

هذا وبعد أن اشرفنا على نهاية بحثنا الموسوم (النظام القانوني لحالة الدين) تبين أن حالة الدين هي عقد (اتفاق) تستند في تكوينها الى اطراف ثلاثة وهم اطراف الحالة (المحيل والمحال له وتنعقد هذه الحالة بأركان العامة لصحة التعاقد كأهلية والرضا و توافر المحل